

التغير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع

Social change among the pioneers of sociology

د. عمر بوسكرة *

جامعة ابن خلدون- تيارت، AMAR.BOUSSAKRA@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر 2020/02/17

تاريخ القبول: 2019/10/22

تاريخ الاستلام: 2018/07/19

الملخص:

لا تخلوا دراسة في علم الاجتماع من تناول موضوع التغير الاجتماعي؛ إما كمدخل للتحليل من خلال توظيف نظريات التغير، أو الوصول في نهاية هذه الدراسات إلى أن التغير الاجتماعي هو السبب الأول والأخير في ظهور بعض الظواهر أو المشكلات الاجتماعية. إذ يعد مفهوم التغير الاجتماعي من بين السمات التي لازمت البشرية حتى الوقت الحاضر، فالتغير يشير إلى التغيرات والتحويلات التي تطرأ على بناء أي مجتمع في ظل وجود قوى دافعة تسهم بشكل أو بآخر في حدوث التغير خلال فترة زمنية معينة. وبناء على ذلك ولكي يتسنى لنا توظيف هذه النظريات أو لتسهيل الاستنتاجات لابد من الوقوف على جذور هذا الموضوع الذي أصبح هو أساس ظهور مدارس ونظريات مختلفة في التغير الاجتماعي التي تحاول تقديم تفسير للتغير الاجتماعي، من خلال تغير أسبابه، بناء على طرح مجموعة من الفروض والتصورات الفلسفية التي تفسر ظاهرة التغير الاجتماعي، فهي لا تقوم على البحث العلمي والإمبريقي، وإنما تنظر إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة وواحدة في المجتمعات ككل، ولا تعطي أهمية لاختلاف المكان أو الزمان، وتقدم أحكاما عامة وشاملة، أي أنها تتحدث عن الإنسانية وتغيرها ككل.

فقد تناولت هذه الورقة البحثية أهم ما جاء عن رواد علم الاجتماع من أفكار وتصورات كمحاولات منهم لفهم موضوع التغير الاجتماعي الذي شغل العديد من العلماء والمفكرين والفلاسفة والمؤرخين والأنثروبولوجيين هذه الأفكار التي كانت الجذور الأولى لنظريات الاجتماعية المعمول بها إلى يومنا هذا؛ والتي من أهمها النظريات الخطية، النظريات الدائرية، النظريات الانتشارية...
الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، النظرية الخطية، الانتشارية، الدائرية.

Abstract:

A study in sociology is not free to address the subject of social change; either as an input to the analysis through the use of theories of change, or to reach at the end of these

studies that social change is the first and last reason for the emergence of some social phenomena or problems. The concept of social change is one of the traits that have afflicted mankind to the present time. Change refers to the changes and changes that take place in the construction of any society in the presence of driving forces that contribute in one way or another to the change during a certain period of time.

Therefore, in order to use these theories or to facilitate conclusions, we must identify the roots of this issue, which has become the basis for the emergence of different schools and theories of social change that try to provide an explanation for social change, by changing its causes, based on a set of philosophical hypotheses and perceptions. This explains the phenomenon of social change. It is not based on scientific and empirical research, but looks at social change in general and one in societies as a whole, and does not give importance to the difference of space or time, and provide general and comprehensive provisions, that is, it speaks of humanity and change it as a whole.

This paper dealt with the most important ideas and perceptions of sociologists as attempts to understand the subject of social change, which was occupied by many scientists, thinkers, philosophers, historians and anthropologists, these ideas which were the first roots of social theories in force to this day; Circular theories, diffuse theories ...

Keywords: Social change. linear. Diffusion. Circular

Résumé :

Une étude en sociologie n'est pas libre d'aborder le sujet du changement social, que ce soit en tant que contribution à l'analyse à travers l'utilisation de théories du changement, ou bien pour conclure à la fin de ces études que le changement social est la première et dernière raison de l'apparition de certains phénomènes ou problèmes sociaux. Le concept de changement social est l'un des traits qui ont affecté l'humanité jusqu'à présent.

Par conséquent, pour utiliser ces théories ou faciliter les conclusions, nous devons identifier les racines de cette question, qui est devenue la base de l'émergence de différentes écoles et théories du changement social qui tentent de fournir une explication au changement social, en modifiant ses causes, sur la base d'un ensemble d'hypothèses et de perceptions philosophiques. Cela explique le phénomène du changement social. Il ne repose pas sur des

recherches scientifiques et empiriques, mais sur le changement social en général et sur l'ensemble des sociétés, et ne donne pas d'importance à la différence d'espace ou de temps et ne fournit pas de dispositions générales et complètes, c'est-à-dire qu'il parle de l'humanité et le change dans son ensemble.

Cet article traite des idées et des perceptions les plus importantes des sociologues en tant que tentatives de compréhension du sujet du changement social, occupé par de nombreux scientifiques, penseurs, philosophes, historiens et anthropologues, idées qui ont été les premières racines des théories sociales en vigueur à ce jour; Théories circulaires, théories diffuses ...

Mots clés : Changement social. linéaire. Diffusion. Circulaire.

● مقدمة:

إن الاهتمام بالتغيرات التي طرأت على المجتمعات موضوع قديم قدم التفكير الاجتماعي، فقد تناول فلاسفة الغرب والشرق في الجزء الاجتماعي من تفكيرهم التطورات والتحولات الاجتماعية، كما استمر الاهتمام بالكثير من القضايا التي تخص التغير الاجتماعي في عصر التنوير، ليتكون رصيد تراكمي للمهتمين بموضوع التغير الاجتماعي في الفترة المعاصرة، الأمر الذي جعل علماء الاجتماع يواجهون صعوبة في وضع مفهوم واضح ودقيق للتغير الاجتماعي ولهذا السبب سوف نحاول الرجوع إلى أقدم ما قبل عن موضوع التغير الاجتماعي، وذلك لجمع أكبر التفاصيل حول هذا الأخير لنتمكن من اقتراح أفكار متكاملة تخدم الدراسة الحالية.

فأول ظهور لمصطلح التغير الاجتماعي كان في الربع الأخير من القرن الثامن عشر في كتاب ثروة الأمم "لأدم سميث" ولكنه لم يكن يقصد به معنى التعبير الاجتماعي المتداول حالياً، إذا يرجع الفضل في انتشار هذا المصطلح للعالم الأمريكي "أوجبرن" الذي أصدر كتاب بنفس العنوان "التغير الاجتماعي" سنة 1922 (منير، 2017، ص412) والذي استطاع من خلاله تلخيص مضمون عملية التغير الاجتماعي محاولاً إزالة اللبس الذي دار حول هذا المصطلح، إذ يؤكد "أوجبرن" أن عملية التغير الاجتماعي عملية يمكن أن تتجه إلى التقدم أو التأخر، كما تشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية". وبعد ما جاء به "أوجبرن" عن موضوع التغير الاجتماعي الذي يرى أن التغير الاجتماعي هو كل تبدل في الحياة الاجتماعي دون أي تقييم (نيقولا تماشيف، ترجمة محمد عودة، 1983، ص305) لدرجة أوحدة التغير في أي جانب من جوانب الحياة، ومن أهم المواضيع التي طرحها "أوجبرن" في تفسير التغير الاجتماعي والثقافي موضوع التخلف الثقافي، ونلاحظ ما قاله عنه أن الإنسان يتراكم لديه تراث ثقافي مادي (التكنولوجيا) والتغير الذي يحدث على هذا الصعيد يسبق التغير الذي يحدث في الثقافة اللامادية

وبالتالي فعدم التأقلم بين الثقافة المادية واللامادية يعني سوء التكيف وبالتالي التخلف الثقافي.(نيقولا تماشيف، ترجمة محمد عودة، 1983، ص306)

ظهرت بعد ذلك العديد من الموضوعات والمحاولات حول نفس الموضوع فهناك من اتفق معه وهناك من عارضه ويرجع هذا الاتفاق والمعارضة إلى تعقد موضوع التغير الاجتماعي في حد ذاته وتداخله مع مواضيع أخرى كموضوع التطور، النمو والتقدم.

ف نجد "أنطوني سميث" في كتابه عن التغير الاجتماعي يرى أن دراسة ظاهرة التغير سواء كانت اجتماعية أو تاريخية تعتبر ظاهرة واسعة وكبيرة وهذا ما أحدث هذا الغموض والتداخل لتعريف التغير الاجتماعي، وتحديد أبعاده فيذهب كل من "جيرت" و "ميلز" إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي في فترة زمنية معينة، كما يتفق "جنزبرج" مع هذا الطرح حيث يرى بأن التغير الاجتماعي هو كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي، ولذلك فإن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن(أحمد زايد، 2001، صص-18-19) فالتغير الاجتماعي من خلال هذه الرؤية يركز على المكانة والدور الاجتماعي للأفراد وما يترتب عليه من تغير في سلوكياتهم، ويعتبر هذا هو الجزء الظاهر في عملية التغير الاجتماعي، وما يترتب عليه بعد ذلك من تغيرات في نمط المعيشة وطبيعة البناء الأسري والضبط الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الأفراد.

ولكن التعريف الذي جاء به "عبد الباسط محمد حسن" كان أوسع وأشمل فهو يرى بأن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة ويصيب تركيبة أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم أو المعايير أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة، وقد يكون التغير ماديا يستهدف تغير الجوانب المادية والتكنولوجية والاقتصادية، وقد يكون التغير معنويا يستهدف تغير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم. (عبد الباسط حسن ، 1994، ص 49) وللفهم الأدق سوف نحاول تفصيل هذه الأفكار حسب تسلسلها التاريخي؛ من خلال عرض أهم ما جاء عن رواد علم الاجتماع في موضوع التغير الاجتماعي.

1- التغير الاجتماعي عند رواد علم الاجتماع:

لم تكن أفكار رواد علم الاجتماع الأوائل واضحة حول موضوع التغير الاجتماعي فلكل منهم تصوره الخاص، فهناك من تصور أن الله يعيد الأمور إلى حالتها الأولى بنهاية مرحلة سبقت لتأتي مرحلة جديدة.

وهناك من كان يرى بأن المجتمعات تشبه الكائنات الحية في تتابع مراحل الحياة من الميلاد فالنمو ثم الرشد، وأخيرا الشيخوخة والموت والمجتمع ينحدر من الأفضل إلى الأسوأ.

وهناك من ربط التغير الاجتماعي بالتطور الفكري للإنسان وغيرها من الأفكار التي اعتبرت الجذور الأولى لفكر التغير.

1-1- التغير الاجتماعي عند "أفلاطون":

ظهرت أفكار التغير الاجتماعي عند "أفلاطون" من خلال اعتقاده أن تعاقب السنين مهياً لتكرار نفسه على مدى فترة محددة، ورأى أن الحركة تخضع لها الكواكب والمجتمع، وإذا حدث تدهور تدريجي يعيد الإله الأمور إلى حالتها الأولى، وتبدأ مرحلة جديدة وهكذا يحدث تناوب للظلام والنور، والازدهار والتدهور وقد جاءت فكرة التدهور نتيجة لإيمانه بوجود نظام ثابت مطلق لا يتغير عندما يستقر فيصبح أي انحراف عنه اتجاهها إلى الأسوأ.

إلا أن "أفلاطون" لم يؤمن بفكرة التقدم، لأن جمهوريته الفاصلة كانت عبارة عن بناء عقلي راكد وساكن، فالطوائف ساكنة، والمهن وكل شيء محدد مرة واحدة إلى نهاية الكون حتى العلوم والفنون، تم إنجازها مرة واحدة ويعاد تكرارها، فلا شيء جديد على الإطلاق. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2001، ص-ص 80-81)

ولكنه مائل بين الظواهر الاجتماعية والبيولوجية، حيث تصور أن طبقات المجتمع إنما تقابل مناطق معينة في الجسم البشري من حيث الوظائف والأدوار والعلاقات المتبادلة، فطبقة الفلاحين والصناع في المجتمع، تقابل منطقة الرغبة في الجسم (منطقة أسفل البطن) وطبقة البدن تقابل منطقة القلب، وطبقة الفلاسفة والحكام تقابل الرأس. (محمد أحمد الزعبي، 1994، ص 48)

2-1- التغير الاجتماعي عند "ابن خلدون":

تعامل ابن خلدون مع موضوع التغير الاجتماعي من خلال تطور "الدولة" منذ نشؤها لغاية زوالها، معبرا بذلك عن المراحل والأجيال التي تعيشها عبر الزمن، إذ قال: «اعلم أن نشأة الدولة وبيداتها إذ أخذت الدولة المستقرة في الهرم والانتفاض تكون على نوعين إما بأن يستبد ولاة الأعمال في الدولة بالقاصية عندما يتقلص ظلما عنهم فيكون لكل واحد منهم دولة يستمد بها لقومه وما يستقر في نصابه يرثه عنه أبناؤه أو حوالياه ويستفحل لهم الملك بالتدرج وربما يزدحمون على ذلك الملك ويتقارعون عليه ويتنازعون في الاستئثار به ويغلب منهم من يكون له فضل قوة على صاحبه وينتزع ما في يده، كما وقع في دولة بني العباس حين أخذت دولتهم في الهرم وتقلص ظلما على القاصية واستبد بنو ساسان بما وراء النهر وبنو حمدان بالموصل والشام وبنو طولون بمصر، وكما وقع بالدولة الأموية بالأندلس... والأمثلة كثيرة في التاريخ العربي الإسلامي». (معن خليل العمر، 2004، ص 34)

ويقول ابن خلدون أن الحضارات أو الدول تمر بثلاثة أجيال متعاقبة وهي:

- **مرحلة البداوة:** وتتسم هذه المرحلة بشجاعة الأفراد والتماسك والعصبية والإنتاج البسيط.
- **مرحلة التحضر:** وفيها تأسيس الدولة وجمع المال، وينغمس الناس في الترف وبناء القصور وإعداد الجند وتتميز هذه المرحلة بالإنتاج الحرفي البسيط.

- **مرحلة التدهور:** وتتميز هذه المرحلة بفساد الحكم وزيادة بطش الحكام، ولا تكون العصبية قادرة على تحصيل حاجاتها ولا على الدفاع عن الدولة، فيقطع الأعداء في الاستيلاء على ثروة دولة منهارة ويشتد غضب المحكومين من الحاكم لزيادة فرض الجباية ويزداد الاستهلاك، ويقل الإنتاج لانشغال الناس بالمشاكل والصراعات، وتتفاقم الأوضاع فيحدث التدهور وتهاوى الدولة تحت قبضات الخارجين والأعداء.

ويرى ابن خلدون أن هذا التدهور ليس مطلقاً، ولا يعني نهاية الحضارة البشرية برمتها، وإنما يرى في ذلك تداول للملك من دولة إلى أخرى، وانتقال القوة من عصبية إلى أخرى أكثر قوة وتماسكاً ويستدل على ذلك بقوله: «وتلك الأيام نداولها بين الناس».(حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2001، ص-ص 80-81)

إذا أردنا تحليل تصور "ابن خلدون" في موضوع التغير نجد أنه استخدم "الدولة" كمؤشر للتغير الاجتماعي وليس القيم، المعايير أو الأسرة أو القبيلة، فقد تكلم عن الدولة من حيث نشأتها لغاية زوالها بسبب استبداد الحكام وتسلطهم وزيادة الصراعات الداخلية والخارجية على الحكم والسلطان. فقد حدد "ابن خلدون" (120 سنة) لعمر كل دولة منذ نشوئها لحين زوالها على ثلاث مراحل التي سبق ذكرها بحيث تدوم كل مرحلة 40 سنة، حيث تتميز بنهاية المرحلة الثالثة أن الناس يصبحون عالة على الدولة ولا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم بل الاعتماد على الأجانب، وهي كلها مؤشرات زوال الدولة هذا المؤشر يؤكد على حركة التغير الاجتماعي الدائم والمتضمن تحولات بنائية وانكسارات نسقية ونمطية وتحتوي اندثار قيم ومعايير كان يعتز بها الناس كالعصبية والسيالة والاشتراك في المجد، وتبلور معايير جديدة فتغيب فيها قيم الرجولة والشجاعة وتنتشر معايير الفردية فيبيت المجتمع معتمداً على الآخر في الدفاع عن نفسه وفي معظم مناشط الحياة اليومية الإنتاجية أين تصبح الدولة عرضة للفناء. (معن خليل العمر، 2004، ص 35)

1-3- التغير الاجتماعي عند أوغيسست كونت:

ظهرت أولى أفكار التغير عند كونت من خلال تقسيمه لموضوع علم الاجتماع الأساتيكيا الاجتماعية والديناميكية الاجتماعية، إذ تختص الاساتيكيا الاجتماعية بدراسة المجتمعات في حالة استقرارها، أي دراسة المجتمع خلال فترة زمنية معينة وشروط وجود المجتمع، والأنساق الكبرى. أما الديناميكية الاجتماعية فهي تهتم بدراسة قوانين التغير والتطور وحركة المجتمع المستمرة والسير الآلي للمجتمعات الإنسانية. وكان تصور "كونت" للتغير الاجتماعي على أنه محصلة أو نتيجة النمو الفكري للإنسان وتطور العقل الإنساني، وقد اقترح "كونت" قانون يشير فيه إلى المراحل التي مرت بها المجتمعات والعقل الإنساني في تطورها وأطلق عليه اسم "قانون الحالات الثلاثة"، (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2001، ص-ص 51-52) وهذه المراحل هي:

- المرحلة اللاهوتية: وهي المرحلة التي تسيطر فيها الغيبيات والثقافة الخارقة للطبيعة في نظريات وآراء لاهوتية، وتكون المعرفة مطلقة ويسودها النظام الملكي.

- المرحلة الميتافيزيقية: وهي المرحلة الثانية التي يتجه فيها التفكير إلى الأفكار الفلسفية المجردة وهي مرحلة يسودها الحكم الشعبي.

- المرحلة الوضعية: ويمثلها العالم الحديث إذ تحل المرحلة العلمية والصناعية محل التأمل الديني والفلسفي، ويخضع كل من الخيال والجدل للملاحظة.

ومعنى هذا الكلام إقرار بوجود مراحل وتأكيد وجود فترات يحدث فيها الانتقال من وضع إلى وضع، وهذا الانتقال لا يتم إلا بقطيعة من الوضع السابق وتجاوزه بقفزة أو بثورة، ولذلك تختلف كل مرحلة عن سابقتها، وتتسم كل منها بخصائص معينة، ثم أن التقدم لا يتم إلا عبر انشقاقات وهدم الماضي والخروج عليه فكل مرحلة تنفي ما قبلها وتصحح أخطاء المرحلة السابق، والجديد لا يظهر إلا بعد أن يستنفذ القديم كل مقومات وجوده، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة نمائية وحتمية. (الدقس محمد، 1996، ص78)

ولقد قسم "كونت" بناء على تصورات له حركة المجتمع علم الاجتماع إلى قسمين:

- علم الاجتماع الساكن وهو المتعلق بالشروط الثابتة اللازمة لوجود المجتمع (لاستاتيكا الاجتماعية).
- علم الاجتماع المتحرك وهو المتعلق بقوانين نمو المجتمع، أي بتطور المجتمع، وإذا كانت الفكرة الأساسية في القسم الأول عن فكرة النظام فإنها في القسم الثاني تمثل فكرة التقدم والقانون الأساسي في الديناميكا الكونية، والذي يفصح عن أداته التطورية هو ما ذهب إليه عندما قال: «أن المجتمع يشبه الكائن الحي في حاضنة واحدة وهي أن فهم الكل يمكن التوصل إليه بطريقة أفضل من الأجزاء» وهو قانون التقدم العقلي أو قانون الحالات الثلاثة التي سبق شرحها. (محمد أحمد الزعبي، 2004، ص 50)

وبالرغم من مراحل التطور التي مر بها علم الاجتماع منذ نشأته حتى الآن فما زال موضوع التغير الاجتماعي؛ من حيث التعريف والأسباب مصدرا لعدم الاتفاق بين علماء الاجتماع نتيجة لاختلاف آرائهم وتعدد انتماءاتهم. الأمر الذي انعكس بصورة واضحة حتى على مستوى تحديد ما هو المقصود بالتغير الاجتماعي، فمنهم من وسع من نطاق المفهوم ومنهم من اختزله بطريقة أفقدته مضمونه ومعناه الحقيقي غير أنه وعلى الرغم من ذلك لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نقلل من شأنهم أو نتجاهل دورهم فهم الذين كان لهم السبق في هذا المجال وافتوا الأنظار إلى أهميته ودوره في المجتمع.

4-1- التغير الاجتماعي عند "إميل دوركايم":

اتفق "دوركايم" مع "سبنسر" حول طرحه لموضوع تطور وتغير المجتمع إلا أنه أضاف إلى ذلك أن المجتمعات البدائية لا تتميز بالأناية وأن الرجل البدائي يتميز بالغيرية وتوافر شعور وضمير جمعي

قوى وعنيف يغلب على الضمائر الفردية، وهو عكس ما يميز المجتمع الحديث الغير متجانس والذي يرفع من شأن الفردية. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2001، ص55)

ولقد استقى "دوركايم" أفكاره حول موضوع التغير من تحليل سلوك الفرد الاجتماعي عندما وجدته منظماً حياته الماضية والحاضرة لأن سلوك الفرد عبارة عن سلسلة تبدلات وتحولات عمرية وثقافية واجتماعية تمتد جذورها إلى الماضي البعيد والقريب معاً، تم تعديلها وتحويلها إلى سلوك مقبول من قبل المجتمع في الوقت المعاصر، إذ قال حول هذا الشأن «لكل واحد منها في داخله جذور ترجع إلى الأمن ترعرعت بأحداث اجتماعية ماضية وحاضرة فنحن لا نمثل الماضي بشكل كامل ولا الحاضر بصورة تامة لأن ما هو حاضريكون له قواعد في الماضي تطورت فأصبحت جزءاً من ذواتنا وكل ما يمثل الحاضر لم ينشأ بشكل مستقل عن الماضي.

فالظاهر من هذا الرأي أن سلوك الأفراد ناتج عن تغير الأحداث والمؤثرات التي يعايشها الفرد فإذا درسنا السلوك فنحن بهذا ندرس الوجه الحاضر منه، ولكننا لا ندرك بذلك كيف كان هذا الفرد قبل تعرضه للمؤثرات والأحداث المتبدلة والمتغيرة في الماضي، أي أن التغير يمكن قياسه من خلال مقارنة السلوك الإنساني بين الماضي والحاضر. (معن خليل العمر، 2004، ص 23)

وهذا ما يمكن قوله عن التغير الاجتماعي فإذا أردنا أن نثبت أن هناك تغير يجب أن نقارن أوضاع الحياة الاجتماعية خلال فترتين زمنييتين مختلفتين وهذا ما أراد دوركايم إحصاءه أن عامل الزمن مهم لإثبات التغير الاجتماعي.

قدم إميل دوركايم نظرية في التغير الاجتماعي تشبه إلى حد كبير نظرية هيربرت سبنسر، دون التزام بالمماثلة العضوية أو تشبيه التغير في المجتمع بالتغيرات في عالم المادة أو عالم الكائنات الحية وانطلق في رؤيته للتغير من منظور وظيفي يتأسس على فكريتي التباين والتضامن، ويتضح ذلك من العلاقة التي أقامها بين مفهوم تقسيم العمل ومفهوم التضامن الاجتماعي، فتقسيم العمل تصاحبه ضرورة مختلفة من التباين الاجتماعي تتمثل في زيادة السكان وزيادة الكثافة الأخلاقية، بل إن هذه التباينات الاجتماعية هي التي تجعل العمل ضرورة، وهو في جوهره تعبير عن هذا التباين ودالة على حدوثه فالمجتمعات تميل في تغييرها إلى أن تتباين في مكوناتها، بل إن حدوث أشكال من التباين يؤدي إلى زيادة الكثافة الأخلاقية (تنوع القيم والاتجاهات والميول والمعتقدات) وهذه بدورها تؤدي إلى تقسيم العمل وهكذا، غير أن المجتمعات لا تتحول دون ضوابط، فتحولها منضبط بقواعد ومعايير قانونية، وهنا يأتي مفهوم التضامن، فإذا كانت المجتمعات البسيطة (وهي مجتمعات غير متباينة) فهي مجتمعات تحقق تضامها وتكاملها من خلال القانون القهري (فرض أسلوب واحد في الحياة والتفكير والسلوك) فإن المجتمعات الحديثة (وهي مجتمعات متباينة) تحقق تكاملها وتضامها من خلال القانون المدني أو

التعويضي (الذي يتيح إمكانية تعدد أساليب السلوك وتباينها) لذا أطلق دوركايم على النوع الأول المجتمعات مجتمعات التضامن الآلي وعلى النوع الثاني مجتمعات التضامن العضوي.

5-1- التغير الاجتماعي عند "هربرت سبنسر":

كانت أفكار "سبنسر" أكثر واقعية عند تعرضه لموضوع التغير الاجتماعي، فقد آمن بالتجريب وأدرك تنوع العوامل المؤدية إلى التغير الاجتماعي، وأن التغير صار حتمي لا يمكن لأي مجتمع أن يتحاشاه أو يبتعد عن مجراه، واعتبر أن المجتمع ينتقل من التكامل إلى تزايد التباين الوظيفي داخل المجتمعات وذهب إلى القول بأن التغير الاجتماعي هو المسؤول الحقيقي عن زيادة حجم وكثافة المجتمعات، وهو من المظاهر التي تميز المجتمعات بعضها عن بعض خاصة من حيث وظائفها. (حسي أحمد زايد، اعتماد علام، 2006، ص 68).

فلقد تغير المجتمع من الشكل البدائي البسيط إلى المعقد أو من حالة التجانس التي تميز المجتمعات التقليدية المحافظة إلى حالة التي وصفها سبنسر بالأناية والخضوع للقهر والقوة واللاتجانس، حيث المرحلة الصناعية التي تتميز بالتخصص وتقسيم العمل والديمقراطية، والعلاقات الثانوية، أي أن المجتمع انتقل من حالة التكامل إلى حالة التمايز، كما أدرك "سبنسر" من خلال تصوره لموضوع التغير الاجتماعي إلى الصعوبات التي يمكنها أن تعترض هذه الحقيقة الاجتماعية في كل مجتمع على حدى.

ومن الانتقادات التي وجهت لـ "سبنسر" حول موضوع التغير أن المجتمعات التي تكون عرضة للتغير لا تتشابه بالضرورة خاصة فيما يتعلق بالجانب الديني والقيمي والأخلاقي والسياسي. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص 55)

فعملية التطور حسب سبنسر تسير على خطين مترابطين:

- الخط الأول: ويتمثل في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة فالمجتمع المركب ينبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب عن المركب ومركب المركب عن مركب المركب، وبينما يتكون المجتمع البسيط من "الأسر" يتكون المجتمع المركب من "أسر" تتحد في شكل "عشائر" ويتكون مركب المركب من "عشائر" تتحد في قبائل، ويتكون أخيراً مركب المركب من قبائل تتحد في مجتمعات كمجتمعاتنا التي تأخذ شكل "أمم" و "دول".

- أما الخط الثاني: فيتمثل في التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ويتميز هذا التحول بأنه بنفس الوقت تحول من التعاون الإجباري (المجتمع العسكري) إلى التعاون الاختياري (المجتمع الصناعي).

وانطلاقاً من تأثير سبنسر بمفهوم الصراع من أجل البقاء و "البقاء للأصلح" "الدارويني" قد رأى أن الطبيعة خلال عملية التطور إنما تميل إلى التخلص من الطالح واستحضار "الإصلاح". (محمد أحمد الزعبي، 1991، ص 58)

6-1- التغير الاجتماعي عند "هوبهاوس":

تأثر "هوبهاوس" بكل من أفكار "كونت" و"سبنسر" فقد أخذ عن "كونت" أن تطور العقل الإنساني هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي، وأخذ عن سبنسر فكرة التطور الاجتماعي أو النمو الاجتماعي وزيادة الحجم والتعقد والتباين الداخلي لأجزاء المجتمع.

واستند "هوبهاوس" لطرح رأيه عن النمو الفكري بنظرية سيكولوجية إذ يرى أن التطور العقلي يؤدي إلى تطور اجتماعي يشكل كل المعتقدات الأخلاقية والدينية، ثم ينعكس بالتالي في سائر النظم الاجتماعية وهو بذلك يعتبر هذا التطور تقدما، طالما أن تطور العقل ينطوي على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل العليا لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية.

وقد حدد "هوبهاوس" خمس مراحل تاريخية في التاريخ الفكري للبشرية هي:

- البدايات الأولى للتفكير السليم في مجتمعات ما قبل القراءة والكتابة.
- العلم البدائي في الشرق القديم كما في بابل ومصر القديمة والصين القديمة.
- مرحلة التأمل في الشرق ابتداء من القرن الثامن وحتى القرن الأول قبل الميلاد في الصين والهند.
- مرحلة التفكير النقدي والمنهجي في اليونان.
- نمو التفكير العلمي الحديث ابتداء من القرن السادس عشر تقريبا. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص56)

كما سعى "هوبهاوس" ليوضح العلاقة بين كل من مفهوم التطور، والنمو والتقدم عندما حلل طبيعة المعنى الدال على هذه المفاهيم وفي استخداماته حيث يقصد بمفهوم التطور باعتباره نوعا من النمو ويقصد بمفهوم التقدم الاجتماعي على أنه نمو الحياة الاجتماعية والخصائص العامة التي يتصف بها الجنس البشري؛ كما أضاف هوبهاوس أن مهمة علم الاجتماع وعلماءه يجب أن تركز من أجل تحديد المفاهيم التي تربط بين النمو والتطور والتقدم والتغير، وذلك عن طريق تطوير نظرياته وإسهامه في زيادة أنماط المعرفة الإنسانية، وكشفه لعمليات التقدم الصناعي التي تحدث في المجتمع الحديث علاوة على ذلك أن حدوث نوع من التداخل في المفاهيم السابقة يجعلنا جميعا نهتم باستخدام مفهوم التغير الاجتماعي وذلك للإشارة إلى جميع مظاهر التقدم والتطور والنمو؛ التي تحدث من المجتمعات الإنسانية حتى يمكن دراسة هذه المجتمعات بصورة واقعية وأكثر شمولاً وتحديدًا للمفاهيم والتصورات والأفكار العامة السيسولوجية التي يستخدمها المتخصصين في علم الاجتماع.

7-1- التغير الاجتماعي عن "كارل ماركس":

استقى ماركس مذهبه من "هيجل" و"فيورباخ"، فقد بنى هيجل فلسفته من منطلق أن العقل البشري له قدرة على التقدم، والعقل البشري عنده هو العقل الكلي وليس الشخصي، والعقل الكلي هو

عقل يسمو على العقول الفردية ويتطور بفعل تطور وحركة الفكرة المطلقة للحركة، أو حركة الحقيقة الصافية.

وهذه الحركة وهذا التطور عند "هيجل" لا يعدو كونه حركة الفكرة وتطورها وليس حركة الواقع أو تطوره فكل ما يحدث ولا يزال يحدث هو الشيء الذي يحدث في العقل. أما "فيورباخ" فيرى أن المادة أصل الوجود، وأن العالم بطبيعته مادي، وأنه من الممكن معرفة العالم المادي، وإذا كان الإنسان يعرف بعض الأشياء عن عالمه اليوم فإنه يجهل أشياء أخرى، إلا أنه سوف يعرف مستقبل الأشياء التي يجهلها اليوم.

ولكن "ماركس" قد جمع بين التصورين فهو على عكس "هيجل" رفض المذهب المثالي عنده واستخرج الجدل باعتباره حركة تاريخية مادية تعكس تفاعلا عينا واقعيًا، فإذا كان الجدل "الهيغلي" هو حوار العقل الخالص مع نفسه، فإن الجدل المادي هو حوار العقل مع الواقع، فإن الجدل المادي العلمي هو حوار العقل مع الواقع والأشياء المادية.

وفي هذا يقول "هربرت ماركيز": إنه إذا كان الجدل الهيغلي يقدم الشكل المنطقي المجرد للتطور فيما قبل التاريخ، فإن "ماركس" يقدم الحل من حركته الحقيقية العينية، وقد أخذ "ماركس" عن "هيجل" الشكل الصوري للجدل باعتباره بناء وعملية جوهرية، ولكنه اختلف معه في المضمون الجدلي فالجدل عند "ماركس" عملية تقع في قلب التاريخ ويعبر عن طبيعة العلاقة والتفاعل بين عديد من العناصر الواقعية. (حنان محمد عبد المجيد، 2001، ص-ص 96-97)

ويرى ماركس أن هناك قوانين تحكم حركة المادة والطبيعة والمجتمع والفكر، ومن ثم تحكم حركة العالم بأكمله، ويطلق على هذه القوانين القوانين الأساسية للجدل ويسمها البعض قوانين التغير أو القوانين الطبيعية، ويعني ذلك معرفة الظاهرة في تناقضها ووحدتها وفي تماثلها، وفي معرفة الاتجاهات المتناقضة، وفي عمليات الطبيعة بما فيها المجتمع والوعي ومع ذلك فإن الجدل المادي لا يقتصر دوره على فهم قوانين التطور والتقدم فحسب، بل يعد أيضا نظرية للمعرفة وتتلخص هذه القوانين في أربعة قواعد أساسية:

- ترابط عناصر الحياة.
- صراع المتناقضات.
- التراكم الكلي يؤدي إلى تراكم كفي.
- الجديد ينفي القديم.

ولقد قدم "ماركس" تفسيراً لهذه القوانين، إذ يرى أن جميع عناصر الحياة تتأثر ببعضها في ظل أي نظام اجتماعي قائم في أي مجتمع، ولكن هذا النظام الاجتماعي يحمل في طياته عوامل فنائه والمثال على ذلك تاريخي، فالطبقة البورجوازية وجدت في قلب النظام الإقطاعي، وضد الطبقة الإقطاعية،

كذلك الطبقة البروليتارية وجدت في قلب المجتمع الرأسمالي وضد الطبقة الرأسمالية، فتراكم المشكلات الاجتماعية في المجتمع الإقطاعي نتج عنه قضاء على الطبقة البورجوازية وعلى النظام الإقطاعي وجاءت بالنظام الرأسمالي، ولما تراكمت المشكلات في المجتمع الرأسمالي قامت الطبقة البروليتارية بالقضاء على النظام الرأسمالي، وجاءت بالنظام الاشتراكي، أي أن التراكم الكمي (تراكم المشكلات) أدى إلى التغير الكيفي أي إقامة نظام جديد بدلا من النظام القديم والنظام الجديد قضى على النظام الذي كان سائدا في المجتمع، أي أن الجديد نفى القديم، وهي تجسد للقاعدة الرابعة من قواعد "قوانين التغير". (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص84)

وقد تميز المدخل الجدلي عند "ماركس" بعدة ملامح هي:

- الطابع السلبي للواقع كنقطة بدأ للمنطق والتفاعل الجدلي عنده هو القوة الدافعة له وهذه السلبية هي التي أدت بالعالم الاجتماعي إلى ظهور تناقضات المجتمع الطبقي.
- تميزت أفكار ماركس بالطابع التاريخي للجدل، فقد تخلص عن الفلسفة لصالح الارتباط بمدخل له طابع اجتماعي وتاريخي معا، والطابع التاريخي للجدل يرتبط بشكل تاريخي محدد هو المجتمع الطبقي، وانتفاء المجتمع الطبقي يعني انتفاء الجدل وتوقفه عن كونه إطارا عاما يتحكم في تفاعلات الوجود.
- الميزة الثالثة للجدل عند "ماركس" أنه محكوم عليه بالشروط الواقعية للمجتمع من حيث استمرارية تفاعله، أو نهاية فاعليته بانتهاء المجتمع الرأسمالي، فقد أكد ماركس أن القوانين الجدلية هي قوانين ضرورية وأن الصور المختلفة للمجتمع الطبقي تزول بالضرورة من جراء تناقضاتها الداخلية.
- لا يهتم المنهج الجدلي عند "ماركس" بوصف الأشياء كما هي وإنما يهتم بتحليلها وتفسيرها من حركتها الدائمة وتداخلها ويرى المنهج الجدلي أن الواقع الاجتماعي السياسي يتميز بموضوعية مستقلة تكشف عن اتجاهات وتحولات مترابطة عن إرادة الإنسان.
- والمنهج الجدلي التاريخي عند "ماركس" يتتبع تطور الظاهرة محددا الظروف التي تقف وراءها القوى الفاعلة فيها، فهو يدرس الظاهرة في حالتها التاريخية وزمنها التاريخي ويربطها بالبنية الاجتماعية السابقة التي أنتجتها.
- وبناء على ذلك فليس المهم هو الحالة التي تبدو عليها الأشياء في اللحظة، وإنما المهم هو ما ينجم عن تغيراتها التي ترجع لتنازع القوى، وهذا المنهج التاريخي يزودنا بمنظور تطوري، فالأحداث ليست منعزلة أو مستقلة بعضها عن بعض ولكنها مترابطة في سياق زمني محدد، فالمنهج الجدلي التاريخي ينظر إلى الأشياء في ترابطها وعلى أساس أن كل شيء يؤثر في الآخر. (محمد علي محمد وآخرون، بون ذكر السنة، ص-ص41-42)

وقد اقترح "ماركس" خمس مراحل تعكس تطوير علاقات الإنتاج في المجتمع البشري:

- مرحلة الإنتاج البدائي.

- مرحلة العبودية.
- مرحلة الإقطاع.
- المرحلة الرأسمالية.
- المرحلة الاشتراكية.

ووفقا للمنهج المادي التاريخي الماركسي، أن معرفة كل عمليات العالم في حركيتها الذاتية، وفي تطورها التلقائي هو معرفتها من حيث وحدة المنهجين النمو والزوال، وهكذا فإن تطور الكون وتطور الإنسانية لا يمكن القيام بهم إلا عن طريق الجدول ودرجة ذاتية للتفاعلات العامة بين الضرورة والزوال وبين التقدم والانحطاط، وهذا من نتائج التغير الاجتماعي سواء الإيجابية التقدم أو السلبية وهي الانحطاط.

والأساس الذي بنى ماركس عليه تصوره لتفسير الحركة الاجتماعية هي الحتمية الاقتصادية، لأن الدوافع الرئيسية للتغير تكمن في الأبنية الاقتصادية التي تتأثر بعاملين مهمين هما: التطور التكنولوجي أي القوى الإنتاجية من ناحية والعلاقات السائدة بين الطبقات من ناحية أخرى فتحول المجتمعات وانتقالها من نظام إلى آخر يبدأ دائما بتغير في الأساس الاقتصادي والصراع الاقتصادي الذي يدور بين طبقات المجتمع، وعليه تسير القوانين الرأسمالية بضرورة محتومة نحو نتائج لا مفر منها هي انهيار المجتمع الرأسمالي بقدم الثورة البروليتارية، وهي طبقة عاملة ومنظمة وواعية بذاتها على نطاق عالمي. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص 86)

8-1- التغير الاجتماعي عند "ماكس فيبر":

تكلم "ماكس فيبر" عن التغير الاجتماعي في تصوره للحركة الاجتماعية على أن النمو الاجتماعي يسير وفق شكل دائري، أما النمو الثقافي فهو يسير في خط مستقيم فالنمو الاجتماعي دائما ما يصل إلى نقطة في أثناء تطوره حيث يفقد ما جاء به النظام الجديد ما جذب إليه الأفراد الذين إلتفوا حوله ودعمو وجوده ليتراجع هو الآخر ويصبح قديم، ومن ثم يتولى قائد عملية بناء جديدة، ويستقر النظام الجديد حين تتحول تطورية القائد إلى روتين، وبمرور الزمن يفقد النظام الجديد شرعيته، ثم تتاح الفرصة لقائد آخر مجدد وهكذا، أما النمو الثقافي فهو يسير في خط مستقيم بمعنى أن الحركة التطورية تكون دائما في اتجاه أكثر عقلانية وتوافق محلي.

لخص "ماكس فيبر" رأيه في تفسير الحركة الاجتماعية بين اتجاهين، الأول يرى بأن النمو الاجتماعي يسير وفق شكل دائري، أما النمو الثقافي فهو يسير في خط مستقيم فالنمو الاجتماعي دائما ما يصل إلى نقطة في أثناء تطوره حيث يفقد البناء القديم صلابته وقوته، ومن ثم يتولى قائد جديد طرح أفكار جديدة كأساس لبناء نظام اجتماعي يتماشى والظروف الجديدة؛ حيث يستقر هذا النظام الجديد لفترة معينة حتى تتحول تطورية القائد الأخير إلى روتين فاقد القدرة على التجديد ومواكبة التطور

الاجتماعي ليظهر بذلك من يدعوا إلى نظام وفكر جديد يظهر في شكل نظام اجتماعي مستحدث لا يمكنه في كل حال من الأحوال أن يخلوا من رواسب الأنظمة الاجتماعية السابقة في المجتمع.

بعد الاطلاع على أهم الأفكار التي جاء بها الفلاسفة ورواد علم الاجتماع عن موضوع التغير الاجتماعي نلاحظ أنهم أقرّوا جميعاً بهذه الحقيقة الاجتماعية التي لا يمكن تجاهلها، فالتغير يحدث في كل مكان بمعدلات مختلفة من مكان إلى آخر تتحكم فيه مجموعة من الشروط والعوامل التي يمكن أن نرجعها إلى الظروف الاجتماعية التي تسود في بيئة اجتماعية خلال فترة معينة.

إلا أن الطرح الذي جاء به جل هؤلاء الفلاسفة وعلماء الاجتماع حول التغير الاجتماعي، اختلف في جزئيات أخرى وهناك من رأى بأن التغير الاجتماعي هو حتمية اجتماعية والآخر يرى بأن التغير هو نمو أو تطور أو تقدم يظهر في نمط وأسلوب حياة الأفراد في مجتمعهم الذي تحكمه عادات وتقاليد وأعراف تختلف باختلاف المجتمعات وقد كانت هذه الأفكار هي الجذور الأولى لظهور أنساق ومدارس فكرية تسعى لتقديم تفسيرات دقيقة وصادقة عن التغير الاجتماعي الذي يمكنه أن يغير طبيعة المجتمعات وتاريخها والتنبؤ بمستقبلها وأطلق على هذه الاتجاهات والأنساق الفكرية اسم نظريات التغير فيما بعد وأهم هذه الاتجاهات ما يلي:

2- الاتجاهات النظرية الأولى للتغير الاجتماعي :

كانت أفكار أفلاطون وابن خلدون وأوجست كونت ودوركايم وسبنسر وتونبي وكارل ماركس وماكس فيبر هي البدايات الأولى لفكر التغير وقد اختلف هؤلاء العلماء فيما بينهم في تصورهم لموضوع التغير من حيث أسبابه ونتائجه إلا أنهم اشتهروا في بناء أهم بنية لفهم حركة المجتمع فهناك من قال إن حركة المجتمع تأخذ شكل نمو أو تطور أو تقدم أو أنها تأخذ شكل دائرياً وخطياً المهم أن المجتمع يتغير وقد تجسدت هذه الأفكار فيما بعد في شكل نظريات عرفت بنظريات التغير فمنها:

- النظرية الدائرية وروادها أفلاطون، ابن خلدون.

- النظرية التطورية وروادها دوركايم، سبنسر.

- النظرية الخطية وروادها ماكس فيبر.

وسوف نتناول محتوى هذه النظريات فيما يلي:

1-2- الاتجاه الدائري :

تختلف هذه النظريات عن تلك التي تفسر المسيرة التاريخية للشعوب أو تصنف تطورها من منطلق أن العالم عبارة عن طاقة تتكرر بشكل دوري وتنتهي بالنقطة التي بدأت منها أي العودة من حيث بدأت ونرى أيضاً أن التغير التاريخي والاجتماعي لا يتحرك بمفرده أو بخط مستقيم بل على شكل دائرة مغلقة، وأن الحياة الاجتماعية تتكرر يومياً وأن هناك تشابهاً بين الحياة الاجتماعية وما يلي:

- هناك دوائر فلكية متعاقبة ومتواترة مثل الليل والنهار، والعمل والنوم وفصول السنة الأربعة التي تنظم الزراعة والعمل.
 - هناك دوائر بيولوجية: حياتية تتشابه مع دورة الحياة الاجتماعية مثل الولادة، الطفولة والشباب والنضج، الشيخوخة والوفاة والحياة الاجتماعية تمر بهذه المراحل أيضا.
 - هناك دوائر اجتماعية واقتصادية وسياسية، التي يتزامن وجودها مع وجود حكومات تولد وتعيش ثم تزول، وأن فترات الرخاء تأتي بعد الأزمات الاجتماعية والحروب.
 - هناك مستويات للحياة الاجتماعية منها ما هي قريبة المدى ومنها ما هو بعيد المدى.
- وفي هذا السياق قال المؤرخ الألماني "شبنجلر" أن المجتمعات تتغير كما يتغير الإنسان من حيث كونه يولد وينمو بسرعة ليصل إلى النضج الكامل والذي يسميه بالعصر الذهبي ثم يشيخ ويموت وقد طبق "شبنجلر" هذا النموذج على المدينة الغربية.
- [الموت بالنسبة لدورة الحياة ليس هو نقطة البداية التي تمثل لحظة الميلاد] ومن أشهر رواد هذا الاتجاه نجد كل من "ابن خلدون"، "أرنولد تويني"، "بتيريم سوركين" فيكو". (معن خليل العمر، 2004، ص 227)
- ## 2-2- الاتجاه التطوري:

ترجع أصول الفكر التطوري إلى علم البيولوجيا وإلى الأفكار التطورية التي جاء بها "داروين" في كتابه أصل الأنواع حيث جسدت نظريات التطور التي ظهرت خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر تصورات عامة للمجتمع والثقافة واقترحت نموذج يوضح سلسلة من المراحل التطورية التي تنتقل عبرها الشعوب من مرحلة إلى أخرى، فقد اعتقد بعض المفكرين التطوريين أن المرحلة الأولى من مراحل البشرية كانت مرحلة راقية لم تلبث أن انتكست ولحقها التدهور والفساد وكانت هذه الأفكار امتدادا للفكر الصيني في القرن السادس قبل الميلاد والفكر الهندي القديم الذي كان ينظر إلى التغير على أنه نوع من التدهور والانحطاط والتأخر من حالة الكمال على اعتبار أن الإنسان كان يعيش حين خلق في حالة من السيادة الكاملة ثم لم يلبث أن بدأ يطغى على تلك الحياة السعيدة الراقية.

وبناء على ذلك فإن التغير قد أخذ مسارا مستقيما لكل المجتمعات البشرية نظرا لتشابه الجنس البشري من حيث البنية الفكرية النفسية، فالمجتمعات تطورت على مراحل متتالية من الشكل البسيط إلى الأشكال الأكثر تعقيدا في خط مستقيم من التطور عبر المراحل المتعاقبة وكانت هذه المراحل متشابهة في كل العالم، وتؤكد هذه النظريات أن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها.

وقد سيطرت فكرة وتطور الحضارة على هذا الاتجاه بين الدول القديمة إلى الدول المتقدمة حيث مر الإنسان من حيث تقدم النبي الاقتصادي عبر المراحل الحضارية التالية:

- المرحلة الوحشية.
- المرحلة البربرية.

- الحضارة: وتتمثل في اختراع الكتابة الضوئية، وبداية الثقافة الأوروبية.

تطورت نظم الزواج في هذه المراحل:

- الشيوعية الجنسية.

- الزواج الجماعي.

- تعدد الأزواج.

- تعدد الزوجات.

- وحدانية الزوج والزوجة، وهو دليل على تطور نمط الحياة الاجتماعية وانتقالها من مرحلة

الوحشية والبربرية إلى مرحلة التحضر الاجتماعي، وبالمقابل تطور نظام الأسرة عبر هذه المراحل.

- مرحلة الشيوعية الجنسية (ممارسة الجنس بدون تحديد).

- وجود نوع من الأسرة يقوم على رابطة الدم والزواج الجماعي.

- العشائر الأمومية.

- العشائر الأبوية.

- الأسرة الوحدانية المكونة من زوج واحد وزوجة واحدة، كما تطورت المعتقدات الدينية على

مراحل ثلاث:

أ- مرحلة العبادات الحيوانية.

ب- مرحلة تعدد الآلهة.

مرحلة وجدانية الآلهة. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص-ص 49-50)

إذا نستنتج من خلال ترتيب هذه المراحل ترتيباً تاريخياً مراحل تطور الفكر الإنساني الذي تأثر وأثر في ظهور أنماط اجتماعية جديدة تعكس مدى التغير الذي مس جل مستويات الحياة الاقتصادية والثقافية والعقائدية... الخ.

وأهم رواد هذه الاتجاه الفكري نجد كل من "أوجست كونت" "كارل ماركس"، "هربرت سينسو"

"فرديناند تونيز"، "إميل دوركايم"، "ماكس فيبر"، "تالكوت بارسونز". (معن خليل العمر، 2004، ص

223)

2-3- الاتجاه الانتشاري :

اتخذ الفكر الانتشاري الجغرافيا كنطاق عمل واسع وأسلوب ملائم، وعلى هذا الأساس اقترحت

الانتشارية خرائط توزع عليها الثقافات وسماتها وانتشارها من مكان إلى آخر بقدره واقعية وإمبريقية

لملوسة. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص 59)

ويقوم هذا الاتجاه الفكري على مسلمة أساسية مفادها أن الدول الصناعية الرأسمالية

المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل أو صورة المستقبل التي ينبغي أن تحتدى وذلك عن طريق نقل

العناصر الثقافية (المادية والروحية) من المقدمة إلى المتخلفة ونشرها فيها، (محمد أحمد الزعبي، 1991، ص 198) على افتراض أن الاتصال بين الشعوب المختلفة قد نتج عنه احتكاك ثقافي وعملية استعارة وانتشار ونقل بعض أو كل السمات الثقافية بملامحها المعنوية والمادية، أي العادات والعرف والتقاليد وغيرها من المظاهر الثقافية التي تشمل طرائق السلوك وتصرفات الناس وأفعالهم في حياتهم اليومية كما تشمل الوسائل المادية التي يعتمد عليها الناس في حياتهم اليومية وتختلف من مجتمع إلى آخر. إلا أن هذا الانتقال الثقافي لا يكون علمي بل يكون دائما مختبرا إلى سمات التي ليس بينها أي رابطة أو تساند بنائي أو تفاعل وظيفي الذي قد ينتج عنه هوة ثقافية بين هذه المجتمعات أي أخذ ما هو ظاهر من الثقافة التي لا تتماشى والواقع الاجتماعي للمجتمع المستقبل أو المتغير لهذه الثقافة. وقد بدأت فكرة انتشار السمات الثقافية أو التحديدات أو النظم والأفكار من مجتمع إلى آخر نتيجة للغزو الأوروبي للمجتمعات القديمة، فقد كان الانتشار عن طريق الاتصال الثقافي وهو مؤثر خارجي يؤدي إلى تغيرات عديدة في هذه المجتمعات البدائية ونتيجة احتكاك الحضارات القديمة، وقد يكون التأخير واضح وبالدرجة الأولى في المجتمعات القريبة فيزيقيا من حيث المجال الجغرافي لتنتقل فيها بعد إلى المجتمعات الأبعد لأن احتكاكها بالمنبع الأصلي يكون أضعف بالمقارنة مع المجتمعات الأقرب إلى منبع التأثير.

ومن أشهر رواد هذا الاتجاه نجد كل من "راتزل"، "شورتز"، "ليوفروبينوس"، "اليوت سميث" "وليام بيرى". (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص-ص 59-67)

4-2- الاتجاه الحتمي (الثقافي والاجتماعي):

ظهر لفظ "الحتمية" في الفلسفة الألمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والمقصود بها جملة الشروط النفسية التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر، فالحتمية وفق هذا الطرح مرتبطة بمفهوم "السببية" بل أن السببية جزءا من الحتمية، فتسخين الماء إلى درجة معينة سوف يحوله الماء "حتما" إلى بخار، وذلك في كل مرة نسخن فيها هذا الماء، أي أن الترابط بين النتيجة (عملية التبخر) والسبب "درجة الحرارة المعينة" تأخذ شكل "حتمية"، ثابتة لها صفة القانون، أما "القانونية" فهي تعبر عن انتظام الظواهر وتواليها المتكرر (تعاقب الفصول توالى الليل والنهار. (محمد أحمد الزعبي، 1991، ص 97)

4-2-1- الاتجاه الثقافي :

ومن أنصار هذا الاتجاه من يعتقد أن الثقافة هي المحرك الأول للتغير الاجتماعي، لأن المجتمع هو نتاج أخرجته أجزاء الثقافة المختلفة مثل العادات والتقاليد، العرف، النظم الاجتماعية، وكذلك العناصر الثقافية المادية، أن الثقافة تتغير عن طريق تجمع العناصر أو المكونات، وقد تفقد بعض العناصر القديمة أثناء عملية التغير، كما يمكن أن تستمر العناصر القديمة وتعيش مع العناصر الجديدة

للثقافة بصورة تختلف أو تتغير فيها أنماط السيادة تعتمد العناصر والتساند فيما بينها بين ما هو قديم أو جديد.

ومثال على ذلك أن استخدمت أسرة عاملة في الزراعة جرار أو غسالة كهربائية أو الموقد البترولي، فإنها بذلك تكون قد استعارت سمات ثقافية جديدة ولكنها توضع جنباً إلى جنب مع العناصر الأخرى التي كانت موجودة من قبل.

وقد تأتي الثقافة من داخل المجتمع كما في عمليتي الاقتراع والاكتشاف. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص125)

2-4-2- الاتجاه الاجتماعي :

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير الاجتماعي يحدث نتيجة التعديل والذي يقع في العائلة والجماعات الإنسانية، حيث تؤدي التغيرات التي تتم في الجماعات الإنسانية إلى تغيرات في السلوك المتوقع للجماعة والنماذج الاجتماعية السائدة في هذه البنية فما تفرضه من قواعد ومقاييس جديدة، وهناك أربع أنواع للتغيرات في الحياة الاجتماعية للجماعات تؤدي إلى تغير اجتماعي هي:

أولاً- التغير في الكثافة السكانية.

ثانياً- التغيرات التي تحدث في الهرم السكاني من حيث الجنس والعمر. (دلال ملحق استينية 2004، ص133)

ثالثاً- التغيرات التي تحدث في عدة أنواع وحدات الجماعة.

رابعاً- ظهور نماذج جديدة من الجماعات واختفاء نماذج قديمة.

حيث ينتج عن هذه التغيرات التي تحدث على مستوى طبيعة الجماعات من حيث بنائها واحتياجاتها إلى تغيرات اجتماعية توافقية عن طريق تغير السلوك الجماعي الذي كان يهدف إلى تلبية الحاجات، ذلك أن حاجات الأسرة الحضرية الصغيرة أو المنعزلة تختلف أساساً عن حاجات الأسرة الكبيرة المكتفية بذاتها، كذلك يمكن للأسرة الريفية أن تقوم بعدة وظائف تعجز عنها الأسرة الحضرية يضاف إلى ذلك تغيرات التوقعات الاجتماعية بتغير عدد ونموذج وحجم وتعقد البناء الاجتماعي. (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2008، ص133)

● الخاتمة:

كانت هذه أهم التصورات والاتجاهات التي تهدف إلى تقديم تفسير لحركة المجتمع وتغيراته، إلا أنها كانت تتميز بنوع من السطحية في إعطاء تفسيرات دقيقة للتغير الاجتماعي، مما أدى إلى توجيه عدة انتقادات إليها نتج عنها ظهور نظريات جديدة لتفسير التغير الاجتماعي. وأبرزها ما جاء عن المدرسة النقدية بتقديم بدائل لتفسير الحراك الاجتماعي من خلال مداخل نظرية كبرى.

المراجع:

01- أحمد زايد. (2011). التغير الاجتماعي. الطبعة 02 القاهرة. مصر. مكتبة الأنجلو مصرية.

- 02- أحمد زايد، اعتماد علام. (2006). **التغير الاجتماعي**. الطبعة 02. القاهرة. مصر. مكتبة الأنجلو المصرية.
- 03- الدقس محمد. (1996). **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**. الطبعة 02. عمان. الأردن. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- 04- دلال ملحق استينية. (2004). **التغير الاجتماعي والثقافي**. الطبعة 01. عمان. الأردن. دار وائل للنشر والتوزيع.
- 05- حسين عبد الحميد أحمد رشوان. (2008). **التغير الاجتماعي والمجتمع**. بدون ذكر البلد. المكتب الجامعي الحديث.
- 06- حنان محمد عبد المجيد. (2011). **التغير الاجتماعي في الفكر الاسلامي الحديث دراسة تحليلية نقدية**. الطبعة 01. هرنند. فرجينيا. الولايات المتحدة الأمريكية. المعهد العالي للفكر الإسلامي.
- 07- محمد أحمد الزعبي. (1991). **التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاقتصاد الماركسي**. الطبعة 01. بيروت. لبنان. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- 08- محمد علي محمد وآخرون. (بدون سنة). **دراسات في التغير الاجتماعي (سلسلة علم الاجتماع المعاصر)**. الطبعة 12. الإسكندرية. مصر. دار الكتب الجامعية.
- 09- معن خليل العمر. (2004). **التغير الاجتماعي**. الطبعة 01. عمان. الأردن. دار الشروق للنشر والتوزيع.
- 10- عبد الباسط محمد حسن. (1982). **علم الاجتماع- المدخل**. القاهرة. مصر. مكتب غريب.
- 11- نيقولا تماشيف، ترجمة: محمد عودة وآخرون. (1983). **نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها**. الطبعة 08. القاهرة. مصر. مؤسسة المعارف للطباعة والنشر.
- 12- منير قندوز. (2017). **التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها على قيم العمل**. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد 13. الصفحة.